ECA/SRO-NA/ICSOE/40/5
Distr.: General
21 August 2025

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الأربعون
الرباط (حضوريا وعبر الانترنت)، ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا

التقدم المحرز نحو

الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمل اللائق في شمال أفريقيا

* ECA/SRO-NA/ICSOE/40/1.

A.25-00874 (A)

ملخص

١- بتسجيل درجة إجمالية قدرها ٦٤،٨ من أصل ١٠٠ درجة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥ يكون شمال أفريقيا قد حقق أفضل أداء بين المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا. ومع ذلك، فقد انخفضت الدرجة بشكل طفيف عن ٦٥،٢ التي سُجلت في عام ٢٠٢٤، وهو ما يشير إلى أنه تم إحراز تقدم محدود في تحقيق بعض الأهداف وأن مدى التقدم يختلف بين البلدان وعبر الأهداف. فقد أثَّرت الأزمات العالمية المتعددة ومشكلات تغير المناخ والصعوبات في تمويل التنمية تأثيرا شديدا على التقدم. وبعد مرور عقد على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورغم الجهود المبذولة، لا يزال التقدم متفاوتا. فقد لوحظت اتجاهات إيجابية في بعض المجالات، بينما يتأخر التقدم في مجالات أخرى، الأمر الذي يؤكد أن ما تحقق من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموما لا يزال بعيدا عن المسار الصحيح في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يعكس اتجاها مماثلا على الصعيد العالمي.

٢- ويبين تحليلُ التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الهدف ٨ أن المنطقة دون الإقليمية ليست على المسار الصحيح لتحقيقه وأنها تتراجع أو تشهد ركودا في ما يتعلق بالعديد من غايات هذا الهدف. فقد أحرزت بلدان شمال أفريقيا بعض التقدم في ما يخص الوصول إلى الخدمات المالية، ولكنها واجهت صعوبات في التغلب على التحديات المزمنة التي تحول دون تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العمل، وإيجاد فرص عمل لائقة.[١] وتعد إنتاجية العمل متدنّية بوجه عام، بينما كان النمو في هذا المجال محدودا في السنوات الأخيرة، مع وجود تفاوتات كبيرة داخل المنطقة دون الإقليمية. فالوضع في مجال التشغيل حرج، ويتميز بارتفاع معدل البطالة الهيكلي وانخفاض المشاركة في العمل، لا سيما بين الشباب. كما أن معدل التشغيل في القطاع غير الرسمي مرتفع أيضا، مع تخلف القطاع الخاص ومحدودية القدرة في القطاع العام على تلبية الطلب على الوظائف بسبب قيود الميزانية.

٣- ويؤثر تدني الأداء في تحقيق الهدف ٨ تأثيرا شديدا على تحقيق الأهداف الأخرى، ويقيِّد الجهود المبذولة للقضاء على الفقر (الهدف ١)، والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠)، وضمان الصحة الجيدة والرفاهية (الهدف ٣)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، إلى جانب أنه يحدُّ من الاستثمار في القطاعات المهمة. ويعزى هذا الأداء المتدني إلى التحديات الهيكلية، بما في ذلك عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وارتفاع مستويات الدين، والصدمات المناخية، والتوتر السياسي، وارتفاع تركيز الصادرات، وانخفاض مستوى التكامل الإقليمي. وسيساعد الانخراط في التنويع الاقتصادي وتطوير قطاعات مستدامة وشاملة ومنتجة على تحسين الأداء. وثمة حاجة إلى نهج شامل ومتكامل للتنمية من أجل إطلاق العنان للإمكانات الهدف ٨ الكاملة وضمان مستقبل مستدام للجميع.

٤- وللتعجيل بتحقيق الهدف ٨، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى ما يلي: (أ) تنفيذ إصلاحات مالية وتنظيمية وتعبئة موارد مالية كافية، بما في ذلك من خلال تحسين تعبئة الموارد المحلية والشراكات بين القطاعين

[١] ونتيجة لذلك، يتمثل الهدف المحدَّث للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في المساعدة على تهيئة بيئة مواتية للنمو المتسارع والشامل والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، وإدارة المالية، والتكامل الإقليمي، والاعتراف بشكل أفضل بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين. يركز جزء كبير من عمل المكتب على المسائل التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

العام والخاص؛ (ب) الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي تؤدي إلى استحداث فرص عمل لائقة وتعزز التنويع الاقتصادي؛ (ج) تحسين نوعية التعليم ووضع برامج للتدريب المهني؛ (د) تعزيز تنمية القطاع الخاص وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى نهج متكامل يجمع بين التدريب ومواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل والدعم المالي، وذلك للتشجيع على الابتكار وتعزيز تشغيل الشباب. ويعد التحول الرقمي مسرِّعا حاسما لتحقيق الهدف ٨ وينطوي على إمكانات هائلة للحد من عدم المساواة وإيجاد فرص عمل لائقة. وأخيرا، فإن تعزيز التعاون بين بلدان شمال أفريقيا ومع البلدان الأفريقية الأخرى أمرٌ أساسي لتسريع وتيرة التقدم.

٥- ويقدم هذا التقرير تقييما لما أُحرز من تقدم في المنطقة دون الإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الهدف ٨ المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. وينقسم التقرير إلى ثلاثة فروع. يتضمن الفرع الأول موجزا للتقدم العام الذي أحرزته المنطقة دون الإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٥. ويستعرض الفرع الثاني التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في تحقيق الهدف ٨، بما في ذلك تقييمٌ للسياسات والمبادرات القائمة لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع، إلى جانب التحديات والفرص لتحقيق هذا النمو. وتُستخدم مؤشرات مختارة لغايات الهدف ٨ من أجل قياس ما أُحرز من تقدم في تحقيق الهدف. ويقدم الفرع الثالث توصيات بشأن السياسات الكفيلة بتحقيق الهدف ٨.

أولا- التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة

٦- لقد حققت بلدان شمال أفريقيا درجة إجمالية قدرها ٦٤,٨ من أصل ١٠٠ في مؤشر أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٥. ورغم أن المنطقة دون الإقليمية حققت أعلى الدرجات بين جميع المناطق دون الإقليمية في القارة، حيث سَجل شرق أفريقيا أدنى درجة (٥٣,٧)، إلا أنها انخفضت عن ٦٥,٢ التي سُجِّلت في عام ٢٠٢٤ (انظر الجدول ١)، وهو ما يعكس التقدم المحدود في تحقيق بعض الأهداف والتفاوتات الكبيرة بين البلدان. وبعد عقد من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورغم الجهود التي تبذلها حكومات شمال أفريقيا لتسريع تنفيذها، لا يزال التقدم متفاوتا، حيث تُظهر بعض البلدان اتجاهات إيجابية في مجالات محددة بينما تتخلف بلدان أخرى عن الركب. وهذا يؤكد أن ما أُحرز من تقدم في تحقيق الأهداف لا يزال بعيدا عن المسار الصحيح في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يعكس اتجاها مماثلا على الصعيد العالمي.

الجدول ١ :

متوسط الدرجات الإجمالية في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، حسب المنطقة دون الإقليمية

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
شمال أفريقيا	٦٤,٢	٦٤,٩	٦٥,٢	٦٤,٨
الجنوب الأفريقي	٥٧,٧	٥٨,٣	٥٩,٣	٥٩,٤
غرب أفريقيا	٥٥,١	٥٣,٢	٥٤,٥	٥٨,٠
وسط أفريقيا	٥١,٨	٥٧,٠	٥٧,٦	٥٥,٢
شرق أفريقيا	٥٢,٧	٥٢,٦	٥٣,٢	٥٣,٧

المصدر: حسابات المؤلف بناء على بيانات مستمدة من: Jeffrey D. Sachs and others, *Financing Sustainable Development to 2030 and Mid-Century: Sustainable Development Report 2025* (Paris, Sustainable Development Solutions Network; Dublin, Dublin University Press, 2025).

٧- وتعد تونس البلد الأفضل أداء في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا، وذلك بأعلى الدرجات في القارة (٧٢)، وتحتل المرتبة ٦٦ من بين ١٦٧ بلدا على مستوى العالم. ويليها المغرب بدرجة ٧١,٧. وحققت الجزائر ٧٠,١، وهي درجة أعلى قليلا من مصر التي حققت ٦٨,١. وتحتل موريتانيا والسودان مرتبة متدنية، في المركزين ١٣٢ و١٦١ على التوالي، حيث حقق كلاهما درجة تقل عن ٦٠ (انظر الجدول ٢). وعلى الصعيد العالمي، احتلت فنلندا المرتبة الأولى، بدرجة ٨٧، تليها السويد والدنمارك، وأفضل ١٠ بلدان موجودة كلها في أوروبا. ومع ذلك، حتى هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف بعيدٌ كل البعد عن المسار الصحيح في جميع أنحاء العالم. ومن حيث المتوسط العالمي، لن يتحقق أيٌّ من الأهداف الـ١٧ بحلول عام ٢٠٣٠. فالتحديات الهيكلية والحيز المالي المحدود والصراعات تحول دون التقدم في العديد من مناطق العالم. وعلى وجه الخصوص، فإن التقدم في بلوغ الهدف ٢ (القضاء على الجوع)، والهدف ١١ (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف ١٤ (الحياة تحت الماء)، والهدف ١٥ (الحياة على الأرض)، والهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، بعيدٌ عن المسار الصحيح، حيث تواجه البلدان تحديات كبيرة في تلك المجالات ولا تُبدي أيَّ تقدم أو تبدي تقدُّما محدودا للغاية.

٨- ومن بين البلدان السبعة في شمال أفريقيا، حققت أربعة بلدان (الجزائر ومصر والمغرب وتونس) درجة أعلى من ٦٦، أو ثلثي الدرجة الإجمالية. والتباين في الدرجات بين هذه البلدان الأربعة طفيف نسبيا، بفارق أربع نقاط تقريبا بين البلد الأعلى ترتيبا (تونس) والبلد الأدنى ترتيبا (مصر). وسجلت موريتانيا والسودان درجات أقل من الدرجة دون الإقليمية. وتشير هذه النتائج إلى وجود تفاوتات بين البلدان وإلى أن كل بلد يواجه تحديات خاصة به، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تسريع الجهود لمعالجة الثغرات والتحديات الخاصة داخل كل بلد والتعاون ووضع حلول ابتكارية لتعزيز الأداء في تحقيق الأهداف في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

الجدول ٢:

الدرجة الإجمالية والترتيب في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥، حسب البلد

	الدرجة	*الترتيب*
الجزائر	٧٠,١	٧٩
مصر	٦٨,١	٩١
موريتانيا	٥٧,٩	١٣٢
المغرب	٧١,٧	٦٨
السودان	٤٩,١	١٦١
تونس	٧٢	٦٦

المصدر: حسابات المؤلف بناء على بيانات مستمدة من: Jeffrey D. Sachs and others, *Financing Sustainable Development to 2030 and Mid-Century: Sustainable Development Report 2025* (Paris, Sustainable Development Solutions Network; Dublin, Dublin University Press, 2025).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن ليبيا

٩- ويكشف مؤشر عام ٢٠٢٥ عن صورة متباينة من حيث التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الـ١٧ في المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، فإن هناك تحديات مشتركة. وقد لوحظت اتجاهات إيجابية في بعض المجالات ، لا سيما القضاء على الفقر (الهدف ١) ، والصحة الجيدة (الهدف ٣)، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة (الهدف ٧)، والاستدامة البيئية (الهدف ١٣) والشراكات (الهدف ١٧). ولا تزال هناك شواغل كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي (الهدف ٢)، وبوجه خاص في المجالات المتعلقة بالزراعة المستدامة، بالإضافة إلى التحديات ذات الصلة بجودة التعليم (الهدف ٤)، وندرة المياه (الهدف ٦)، والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام (الهدف ٨)، والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠).

١٠- وبشكل عام، تكشف الدرجات الخاصة بكل هدف من الأهداف الـ١٧ أن التحديات لا تزال منتشرة على نطاق واسع بين البلدان السبعة. ويشير أكثر من نصف هذه الدرجات إلى أن التحديات الرئيسية (الموسومة بالحرف 'دال' في الجدول ٣) أو التحديات الكبيرة (الموسومة بالحرف 'جيم') لا تزال قائمة. والأهداف ١ (القضاء على الفقر) و١٠ (الحد من عدم المساواة) و١٣ (العمل المناخي) هي الوحيدة التي تحتوي على درجات تشير إلى أن بعض البلدان قد حققت الأهداف (الموسومة بالحرف 'ألف'). فقد حققت الجزائر الهدفين ١ و١٠، وحققت موريتانيا والمغرب والسودان وتونس هدفا واحدا لكل منها. ومع ذلك، لم تحرز مصر وليبيا تقدما كافيا لتحقيق أيٍّ من الأهداف.

الجدول ٣:

مستويات التقدم في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥، حسب البلد

	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
الهدف ١	ألف	باء	..	جيم	باء	دال	ألف
الهدف ٢	جيم	دال	دال	دال	جيم	دال	دال
الهدف ٣	جيم	دال	دال	دال	دال	دال	جيم
الهدف ٤	دال	جيم	..	دال	جيم	دال	جيم
الهدف ٥	دال	جيم	دال	دال	دال	دال	دال
الهدف ٦	جيم	جيم	دال	دال	جيم	دال	جيم
الهدف ٧	دال	جيم	دال	دال	دال	جيم	دال
الهدف ٨	دال	دال	دال	دال	دال	دال	دال
الهدف ٩	جيم	جيم	جيم	دال	جيم	دال	جيم
الهدف ١٠	ألف	جيم	..	باء	جيم	جيم	جيم
الهدف ١١	جيم	دال	جيم	دال	جيم	دال	باء
الهدف ١٢	باء	باء	جيم	باء	باء	باء	باء
الهدف ١٣	جيم	باء	دال	ألف	ألف	ألف	باء
الهدف ١٤	جيم	دال	دال	دال	دال	دال	دال
الهدف ١٥	دال	دال	جيم	دال	دال	دال	دال
الهدف ١٦	دال	دال	..	دال	دال	دال	دال
الهدف ١٧	جيم	جيم	جيم	جيم	باء	دال	باء

المصدر: حسابات المؤلف بناء على بيانات مستمدة من: Jeffrey D. Sachs and others, *Financing Sustainable Development to 2030 and Mid-Century: Sustainable Development Report 2025* (Paris, Sustainable Development Solutions Network; Dublin, Dublin University Press, 2025).

ملاحظة:ألف، تحقَّقَ الهدف؛ باء، لا تزال ثمة تحديات قائمة؛ جيم، لا تزال ثمة تحديات كبيرة؛ دال، لا تزال ثمة تحديات رئيسية.

١١- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ظلت الدرجة دون الإقليمية تراوح مكانها نتيجة للتحديات على الصعيدين القاري والدولي، بالإضافة إلى تصاعد أزمة المناخ التي كان لها تأثير سلبي على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وتواجه بلدان شمال أفريقيا صعوبات أيضا في تلبية الاحتياجات التمويلية لتحقيق جميع غايات الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يُبرِز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعبئة موارد مالية ابتكارية وبديلة كافيةٍ وزيادةِ التعاون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. لذلك فإنه من الأهمية بمكان لكل بلد أن يَنظر إلى ما هو أبعد من درجته الإجمالية، بشأن كل هدف، وأن يحدد التحديات التي تواجهه ونقاط قوته لاتخاذ ما يلزم اتخاذه من إجراءات.

ثانيا– التقدم المحرز في بلوغ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة

١٢– يرمي الهدف ٨ إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، دون الإضرار بالبيئة. وكجزء من تحقيق هذا الهدف، يتم التركيز أيضا على أهمية ضمان وصول الجميع إلى الخدمات المصرفية والمالية وتحسينِ الكفاءة في إدارة الموارد لأغراض الاستهلاك والإنتاج لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.

١٣– ويرتبط الهدف ٨ ارتباطا وثيقا بالعديد من الأهداف الأخرى، إذ يُعد أمرًا حاسمًا لبلوغها. فتحقيق الهدف ٨ ضروري للقضاء على الفقر (الهدف ١)، وضمان الصحة الجيدة والرفاهية (الهدف ٣)، والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠). والعكس صحيح، فالتقدم في مجالات أخرى، مثل التعليم الجيد (الهدف ٤)، والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والطاقة النظيفة (الهدف ٧) أو الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف ٩)، ضروريٌّ لتحقيق الإمكانات الكاملة التي ينطوي عليها الهدف ٨ وتعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

١٤– وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهدف ٨ يتماشى بشكل وثيق مع الأهداف ١ (مستوى معيشي مرتفع ونوعية حياة ورفاهية لجميع المواطنين)، و٤ (اقتصادات متحولة وفرص عمل) ، و٥ (زراعة حديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج) و٧ (اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ) الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

١٥– ووفقا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥، فإن التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في بلوغ الهدف ٨ كان دون المتوقع. إذ إن هناك اتجاهات إيجابية في ما يتعلق ببعض غايات الهدف ٨، ولكن لوحظ تدني في الأداء بالنسبة لمعظمها. فمنذ عام ٢٠١٥، ظلت نتائج الهدف ٨ في المنطقة دون الإقليمية على حالها، وهو ما يشير إلى تحديات كبيرة في بلوغه. ومع بقاء خمس سنوات فقط على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، يظل الهدف ٨ أحد الأهداف التي يكون التقدم فيها بعيدا عن المسار الصحيح في شمال أفريقيا وفي القارة. ورغم تحقيق مكاسب متواضعة، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، فقد شهد التقدم ركودا أو تراجعا في مجالات حاسمة مثل النمو الاقتصادي، والمساواة، وتشغيل الشباب، والعمالة في القطاع الرسمي، والتنويع الاقتصادي. ويعزى هذا الأداء المتدني إلى التحديات الهيكلية، بما في ذلك عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وارتفاع مستويات الدين، والصدمات المناخية، والتوتر السياسي، وارتفاع تركيز الصادرات، وتدني مستوى التكامل الإقليمي.

١٦– وبالنسبة إلى جميع البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية، فإن درجات الهدف ٨ المسجلة في عام ٢٠٢٥ تقل عن المتوسط العالمي الذي يبلغ ٧٣. فقد حقق المغرب أعلى الدرجات (٦٩) في المنطقة دون الإقليمية، حيث يتقدم بوتيرة بطيئة، بينما سجلت موريتانيا والسودان أدنى الدرجات (٥٢) (انظر الشكل الأول). وتشهد المنطقة دون الإقليمية تراجعا بما أن التقدم في تحقيق العديد من الأهداف المهمة في حالة ركود، ولا يوجد بلد على المسار الصحيح لبلوغ الهدف ٨ بحلول عام ٢٠٣٠. فبلدان شمال أفريقيا تعاني للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة وتنويع اقتصاداتها. ومنذ جائحة كورونا

(كوفيد-١٩)، ساء الوضع نتيجة لارتفاع الديون وانخفاض الموارد المالية المحلية ومشكلات تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما يعرقل النمو الاقتصادي ويزيد من عدم المساواة القائمة.

١٧- ويقدم الفرع أدناه تقييما لما أُحرز من تقدم في مجالات بعينها في إطار الهدف ٨، وذلك باستخدام مؤشرات مختارة لغايات الهدف ٨ من أجل قياس التقدم المحرز.

الشكل الأول:

درجات تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة

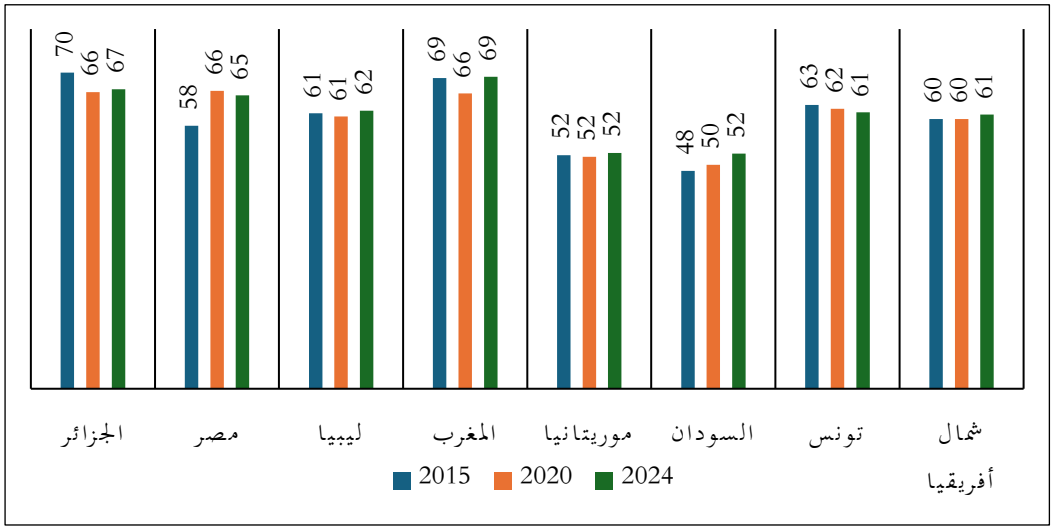

المصدر: حسابات المؤلف بناء على بيانات مستمدة من: Jeffrey D. Sachs and others, *Financing Sustainable Development to 2030 and Mid-Century: Sustainable Development Report 2025* (Paris, Sustainable Development Solutions Network; Dublin, Dublin University Press, 2025).

ألف- النمو الاقتصادي والتكنولوجيا والتنويع الاقتصادي

١- المؤشر ٨-١-١ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل الفرد

١٨- تواجه بلدان شمال أفريقيا تحديات تتمثل في الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في ظل سياق دولي يتسم بعدم اليقين، وإلى اتخاذ قرارات صعبة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والوضع المالي. وعلى خلفية الأزمات المتعددة، كان من الصعوبة بمكان على بلدان شمال أفريقيا تحقيقُ نمو شامل للجميع ومستدام وبالتالي تحسين الرفاهية والحد من عدم المساواة. وينعكس هذا التقدم المحدود في مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل.[٢] ولا تحقق بلدان شمال أفريقيا أداءً جيدا في هذا الصدد. فباستثناء مصر، بدرجة ٧١,٥٧، وموريتانيا بدرجة ٦٥,٨٥، حصلت جميع البلدان على درجة أقل من ٥٥ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس صعوبات جمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. ولا تزال ثمة تحديات رئيسية تواجه المنطقة

[٢] يقيس المؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل وفقا لمستويات الدخل. ويتيح رؤية شاملة للتقدم الاقتصادي وفهمًا أفضل لمستويات المعيشة الفردية لأنه يعكس مستوى الشمول واستدامة النمو الاقتصادي. والهدف على المدى الطويل للبلدان هو بلوغ القيمة ١٠٠.

دون الإقليمية، لا سيما ليبيا والسودان، اللتين حصلتا على أدنى الدرجات في المنطقة دون الإقليمية، ٢٥,٢٥ و٣,٩٧ على التوالي (انظر الجدول ٤).

١٩- وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٤، كان متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي منخفضا في المنطقة دون الإقليمية، حيث بلغ ٠,١١ في المائة. وسجلت ليبيا أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد، حيث ارتفعت من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٩ في المائة في عام ٢٠٢٣. وفي المقابل، انخفض المعدل في السودان من ٣,٤ في المائة إلى -٢١,٢ في المائة خلال الفترة نفسها نتيجة للحرب.[٣]

٢٠- ويعزى الأداءُ المتدني لبلدان شمال أفريقيا وصعوباتُ التعافي بعد أزمات دولية متعددة إلى انخفاضِ درجة التنويع في التجارة، وهو ما يجعل هذه البلدان أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ويعكس مؤشر تركيز السوق[٤] الخاص ببلدان شمال أفريقيا، والمدرَج في الجدول ٤، التنويعَ المحدود للتجارة في المنطقة دون الإقليمية. فمصر لديها أدنى مؤشر تركيز (٠,٠٣) في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يشير إلى وجود تنويع أكثر في أسواقها التجارية، مقارنة بالسودان (٠,٢٨) على سبيل المثال، الذي كان لديه تنوعٌ محدود.

الجدول ٤:

مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل ومؤشر تركيز السوق

	مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل(أ)	مؤشر تركيز السوق(ب)
الجزائر	٥١,٦٠	٠,٠٨
مصر	٧١,٥٧	٠,٠٣
ليبيا	٢٥,٢٥	٠,١١
المغرب	٤٩,٥٧	٠,٠٨
موريتانيا	٦٥,٨٥	٠,١٢
السودان	٣,٩٧	٠,٢٨
تونس	٥٣,٥١	٠,١٢

المصدر: "SDG 8 indicator: adjusted GDP growth index", Sustainable Development Goals Index dashboard. Available at https://dashboards.sdgindex.org/map/indicators/adjusted-gdp-growth-index/; and World Bank, "Middle East and North Africa Trade", World Integrated Trade Solution. Available at https://wits.worldbank.org/CountrySnapshot/en/MEA (accessed on 25 June 2025).

(أ) بيانات مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل لعام ٢٠٢٣. الهدف على المدى الطويل للبلدان هو بلوغ قيمة ١٠٠.

(٣) World Bank, "GDP per capita growth (annual %)", World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG (accessed on 25 June 2025).

(٤) مؤشر تركيز السوق هو مقياس لتشتت القيمة التجارية على نطاق شركاء المصدِّر. فالبلد الذي لديه تجارة (صادرات أو واردات) تتركز في عدد قليل جدا من الأسواق ستكون له قيمة مؤشر قريبة من ١. والبلد الذي لديه محفظة تجارية متنوعة إلى حد كبير سيكون لديه مؤشر قريب من الصفر. ويمكن العثور على مزيد من المعلومات على الرابط التالي: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/ltst/endyear/ltst/indicator/HH-MKT-CNCNTRTN-NDX.

(ب) بيانات مؤشر تركيز السوق لعام ٢٠٢٢. تشير القيمة صفر إلى وجود تنويع تجاري مرتفع ، بينما تشير القيمة ١ إلى وجود تنويع تجاري محدود للغاية.

٢- المؤشر ٨-٢-١ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد عامل

٢١- كما هو مبين في الجدول ٥، لا تزال إنتاجية[٥] اليد العاملة في جميع بلدان شمال أفريقيا أقل بوجه عام من المتوسط العالمي. فقد شهد نمو إنتاجية العمل الحقيقية ركودا في عام ٢٠١٥ وتأثر بشدة بجائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى انخفاض في البلدان السبعة. وتدنّى معدل النمو السنوي للإنتاج لكل عامل في موريتانيا والمغرب وتونس والسودان إلى أرقام سالبة في عام ٢٠٢٠، بينما سجلت ليبيا معدل نمو سلبيًّا مرتفعا للغاية، بلغ -٥٨,٣ في المائة، بسبب عدم الاستقرار في البلاد.

٢٢- ويشير الاتجاه الإيجابي في نمو إنتاجية العمل لكافة بلدان شمال أفريقيا في عام ٢٠٢٥ إلى بعض التعافي. وتشير التقديرات إلى أن ليبيا، بمعدل نمو متوقع عند ١١ في المائة، هي أفضل البلدان أداءً، يليها المغرب (٢,٤ في المائة) ومصر (٢,٢ في المائة). ومن المتوقع أن تشهد موريتانيا (١ في المائة) والجزائر (١,٩ في المائة) وتونس (٠,٦ في المائة) زيادةً بطيئة، بينما تظل أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢,٢ في المائة.

الجدول ٥:

معدل النمو السنوي للإنتاج لكل عامل

(النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة عمل؛ بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام ٢٠٢١ باستخدام معدلات تكافؤ القوة الشرائية)

السنة	الجزائر	مصر	*ليبيا*	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	*العالم*
٢٠٠٥	٠,٣	٠,٥	٨,٨	٦,٣	١,٢	٣,٧	٠,٧	٢,٧
٢٠١٠	١,٧	-٠,٣	١,٨	-٠,٤	٢,٩	٣,٧	٠,٨	٣,٨
٢٠١٥	٣,٣	٤,٨	-٢,٢	٣,٦	٣,٨	-٠,٨	١,٤	٢
٢٠٢٠	٢	٣	-٥٨,٣	-١,٩	-٣,٤	-٣,٢	-٣,٦	-١
٢٠٢٥	١,٩	٢,٢	١١,٠	١,٠	٢,٤	..	٠,٦	٢,٢

المصدر: International Labour Organization, “Statistics on labour productivity”, ILOSTAT database. Available at https://ilostat.ilo.org/topics/labour-productivity/ (accessed on 25 June 2025).

٢٣- وتعد إنتاجية العمل في شمال أفريقيا منخفضة بوجه عام، بينما كان نمو إنتاجية العمل محدودا في السنوات الأخيرة، مع وجود تفاوتات كبيرة داخل المنطقة دون الإقليمية. ويعزى هذا الأداء المتدني إلى تحديات هيكلية من قبيل الاعتماد على القطاعات منخفضة الإنتاجية (الزراعة على سبيل المثال)، وعدم التوافق بين مهارات الناس ومستويات تعليمهم من ناحية والاحتياجات في سوق العمل من ناحية أخرى،

[٥] تقاس إنتاجية القوى العاملة بالحجم الإجمالي للناتج (يقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي) المنتج لكل وحدة عمل (يقاس من حيث عدد الأشخاص العاملين أو ساعات العمل) خلال فترة مرجعية زمنية معينة.

والقطاعات غير الرسمية الكبيرة، وجمود سوق العمل، إلى جانب تحديات الحصول على التمويل، والاستثمار المحدود في التدريب والتعليم المهني.

٢٤- وفي سبيل زيادة إنتاجية العمل، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى اعتماد نهج متكامل، مع التركيز على تحسين نوعية التعليم وتعزيز التدريب، وتحسين أنظمة العمل، والاستثمار في رأس المال البشري، وتوطيد مشاركة القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للبلدان من تنفيذ سياسات تعزز دينامية القطاع الخاص والاستثمار في القطاعات ذات القيمة العالية (مثل التصنيع) والتشجع على الابتكار والتحول التكنولوجي.

٢٥- لقد عانت اقتصادات شمال أفريقيا نتيجة غياب التحول الهيكلي وتدني مستوى التصنيع، حيث يعد قطاع الزراعة أحد أكبر مصادر تكوين الثروة. وتتركز الاستثمارات بشكل متزايد في أيدي مستوردي الكميات الكبيرة من السلع والخدمات الوسيطة، مثل قطاعي البناء والتشييد أو الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

٢٦- وثمة إصلاحات كبيرة تجري في بلدان شمال أفريقيا لزيادة إنتاجية العمل. فعلى سبيل المثال، تهدف مصر، من خلال برنامجها الوطني للإصلاح الهيكلي، إلى تنمية المهارات، وتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتوسيع برامج المنافع الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإنها تسعى من خلال استراتيجيتها الوطنية للتنمية الصناعية إلى تعزيز القيمة المضافة للسلع والخدمات في بعض القطاعات الصناعية ذات الأولوية. واعتمد المغرب أيضا تدابير لزيادة فرص الحصول على التمويل، وتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، والحد من هيمنة القطاع غير الرسمي الذي يتسم بانخفاض الأجور وسوء نوعية الوظائف.

٣- المؤشر ٨-٣-١ حصة العمالة غير الرسمية في مجموع العمالة، حسب القطاع ونوع الجنس

٢٧- يشكل الاقتصاد غير الرسمي حصة كبيرة من سوق العمل في بلدان شمال أفريقيا، ويؤدي دورا رئيسيا في الإنتاج وإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل. ويعمل حوالي ثلثي العمال في شمال أفريقيا دون أي اتفاق رسمي أو حماية اجتماعية، وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يُنتجها عمال وشركات من القطاع غير الرسمي.[٦]

٢٨- وفي عام ٢٠٢٤، شكلت العمالة غير الرسمية أكثر من ٦٢,٨ في المائة من جميع الوظائف في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يجعل العمال معرضين بدرجة عاليةٍ للهشاشة. وهذا المعدل أعلى من المتوسط العالمي (٥٧,٨٥ في المائة) وأقل من المتوسط القاري (٨٣,١ في المائة).[٧] وتميل قطاعات مثل الزراعة ومصائد الأسماك والبناء إلى تسجيل معدلات أعلى من العمالة غير الرسمية. ففي تونس، على سبيل المثال،

(٦) Roberto Cardarelli and others, *Informality, Development, and the Business Cycle in North Africa*, Departmental Paper, No. 2022/011 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2022).

(٧) International Labour Organization (ILO), "Overview of the informal economy in Africa". Available at www.ilo.org/sites/default/files/2025-02/Africa_Informality%20Regional%20statistical%20profile.pdf; and ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2024* (Geneva, 2024).

تقدر نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة بنحو ٤٤ في المائة.[٨] وفي المغرب، يعمل ما بين ٦٠ و٨٠ في المائة من الفئة العاملة في أنشطة غير رسمية.[٩] وفي مصر، تبلغ النسبة ٦٢,٥ في المائة من الفئة العاملة.[١٠]

٢٩- ويمكن أن يُعزى ارتفاع مستويات العمل غير الرسمي في بلدان شمال أفريقيا إلى ارتفاع عدد العمال ذوي المهارات المنخفضة والأعداد الكبيرة من الشباب (حيث إن احتمال أن يكون المرء عاملا غير رسمي مرتفعا بشكل خاص بين الشباب)، فضلا عن النظم الضريبية وبيئات الأعمال والأطر المؤسسية والتنظيمية التي تنطوي على سياسات مشوَّهة وتُشجِّع العديدَ من الشركات والعمال على العمل في القطاع غير الرسمي.[١١] وقد تؤدي إزالة هذه الحواجز والتشوهات إلى تقليص في القطاع غير الرسمي وتحسُّن في مستويات الإنتاجية. وفي الجزائر ومصر وتونس، ساهمت الزيادة في الوظائف في القطاع العام في الحد من العمالة غير الرسمية، بينما ساعد تحسين أنظمة الأعمال والحوكمة والنظم الضريبية على الحد من العمل غير الرسمي في مصر وموريتانيا والمغرب.

باء- العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق

٣٠- الوضع في مجال التشغيل حرجٌ في المنطقة دون الإقليمية ، حيث يتميز بارتفاع معدل البطالة الهيكلية وانخفاض المشاركة في سوق العمل، لا سيما بين الشباب. كما أن معدل التشغيل في القطاع غير الرسمي مرتفع. وتظل معدلات التشغيل في القطاع الخاص دون المتوقع. أما في القطاع العام، فإن قيود الميزانية تحدُّ من القدرة على تلبية الطلب على الوظائف.

١- المؤشر ٨-٥-٢ معدل البطالة حسب نوع الجنس والسن

٣١- معدل البطالة في المنطقة دون الإقليمية مرتفع، حيث بلغ ١٢ في المائة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بنسبة ٥ في المائة على المستوى العالمي.[١٢] فمنذ عام ٢٠١٠، أخذت البطالة تزداد بشكل عام (انظر الشكل الثاني). وبينما انخفض معدل البطالة من ١٣,١ إلى ٧,٢ في المائة في مصر ومن ١٠,١ إلى ٨,٩ في المائة في موريتانيا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٤، فإنه ارتفع من ٩,٥ إلى ١٠,٤ في المائة في المغرب ومن ١١,٢ إلى ١١,٤ في المائة في الجزائر. وسجلت ليبيا وتونس أعلى المعدلات، بنسبة ١٨,٧ في المائة و١٥,١ في المائة على التوالي.

---

(٨) Gladys Lopez-Acevedo and others, *Informality and Inclusive Growth in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C., World Bank, 2023).

(٩) Morocco, Economic, Social and Environmental Council, "An inclusive approach to address informal economy in Morocco". Available at www.cese.ma/en/docs/une-approche-integree-pour-resorber-leconomie-informelle-au-maroc/.

(١٠) Lopez-Acevedo and others, *Informality and Inclusive Growth in the Middle East and North Africa*.

(١١) Cardarelli and others, *Informality, Development, and the Business Cycle.*

(١٢) حسابات المؤلفين استنادا إلى:
World Bank, "Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)", World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (accessed on 10 July 2025).

الشكل الثاني:

معدل البطالة في بلدان شمال إفريقيا

(النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة)

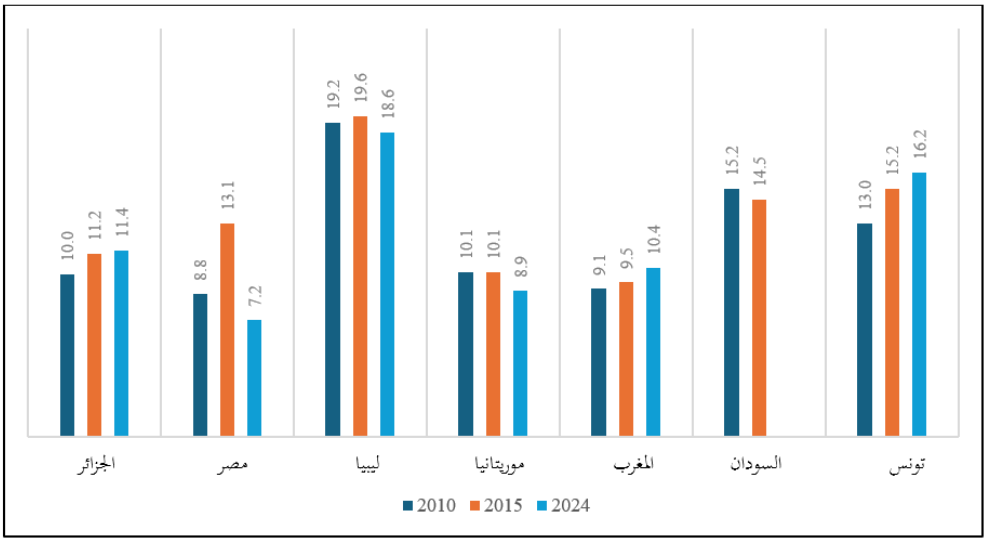

المصدر: World Bank, "Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)", World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (accessed on 10 July 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بالسودان لعام ٢٠٢٤ غير متاحة.

٣٢- وفي جميع بلدان شمال أفريقيا، هناك تفاوتات كبيرة بين الرجال والنساء في المشاركة في سوق العمل. وبنسبة ١٨,٥ في المائة، يكون معدل بطالة النساء في المنطقة دون الإقليمية قد بلغ في عام ٢٠٢٤ أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي الذي يبلغ ٥,٢ في المائة. كما أنه بلغ حوالي ضعف نظيره بين الرجال (١٠ في المائة) في المنطقة دون الإقليمية. وسجلت ليبيا (٢٤,٨ في المائة) وتونس (٢١,٩ في المائة) والجزائر (٢٠,٨ في المائة) أعلى معدلات للنساء العاطلات (انظر الجدول ٦). ولا تسيرُ بلدان شمال أفريقيا على المسار الصحيح لخفض معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين الشباب والنساء، وهو ما يُبرز الحاجة إلى الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعا ومراجعة النظام التعليمي للحد من عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل.

الجدول ٦:

معدلات البطالة بين الرجال والنساء والشباب، ٢٠٢٤

(النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة)

معدل البطالة	الجزائر	مصر	*ليبيا*	موريتانيا	المغرب	تونس	*المتوسط لشمال أفريقيا*
النساء	٢٠,٨	١٨,٠	٢٤,٨	١٠,٥	١٥,٠	٢١,٩	١٨,٥
الرجال	٩,٥	٤,٩	١٥,٥	٨,٠	٨,٥	١٣,٨	١٠,٠
الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما)	٢٩,٨	١٨,٧	٤٩,٥	٢٢,١	٢٣,٢	٤٠,١	٣٠,٦

المصدر: World Bank, World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/ (accessed on 10 July 2025).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن السودان.

٢- المؤشر ٨-٦-١ حصة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

٣٣- يعد معدل بطالة الشباب في شمال أفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم، وذلك بمتوسط ٣٠,٦ في المائة، وهو أكثر من ضعف المستوى العالمي.[١٣] ويكشف هذا المعدل المرتفع عن غياب الفرص الاقتصادية للشباب ويؤكد أن البطالة لا تزال تشكل تحديا مستمرا في المنطقة دون الإقليمية.

٣٤- ويُعد الوضع حادا بشكل خاص في ليبيا وتونس والجزائر، حيث بلغ إجمالي معدل البطالة بين الشباب ٤٩,٥ في المائة و٤٠,١ في المائة و٢٩,٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢٤. وتعاني الشابات من حرمان شديد: فقد بلغ معدل البطالة بينهن في المنطقة دون الإقليمية ٤٢ في المائة في عام ٢٠٢٤، مقارنة بنسبة ٢٧,٣ في المائة للشباب الذكور (انظر الشكل الثالث). وفي جميع البلدان باستثناء تونس، يرتفع معدل بطالة الشباب بين الشابات، وهو ما يعكس مشكلة كبيرة، ألا وهي التمييز بين الجنسين في المنطقة دون الإقليمية.

(١٣) World Bank, "Unemployment, youth total (% of total labor force ages 15–24) (modeled ILO estimate)", World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS (accessed on 10 July 2025).

الشكل الثالث:

معدلات البطالة بين الشباب، ٢٠٢٤

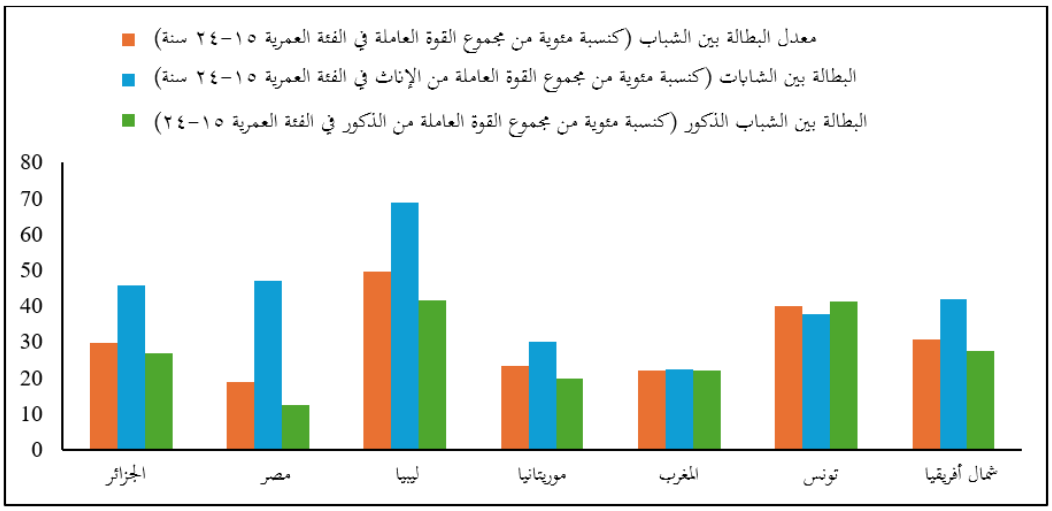

المصدر: World Bank, World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/ (accessed on 10 July 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بالسودان غير متاحة.

٣٥- كما أن معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مرتفع أيضا، حيث تواجه الشابات معدلا أعلى بكثير من الشباب الذكور. ففي عام ٢٠٢٤، كانت حصة الشابات خارج هذه الدائرة أعلى من ٣٠ في المائة في جميع البلدان باستثناء تونس (٢٠,٩ في المائة) وبلغت ٦٢,٩ في المائة في السودان (انظر الجدول ٧). وبلغ المتوسط القاري ٢٣,٣ في المائة.

٣٦- والبلدان مدعوة، في إطار الغاية ٨-٦، للحد بدرجة كبيرة من حصة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بحلول عام ٢٠٢٠. وبلدان شمال أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعكس الحاجة الملحة لاستحداث فرص عمل كافية للجيل القادم. ويمكن أن يقدم التدريب المهني حلا للشباب خارج هذه الدائرة وحتى لخريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل. ففي المغرب، على سبيل المثال، ساعد التدريب المهني على تلبية احتياجات القطاع الخاص في بعض القطاعات (يعمل أكثر من ٨٠ في المائة من الشباب الحاصلين على تدريب مهني في قطاعي البناء والسياحة).

الجدول ٧:

حصة الشباب خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

		الجزائر	*ليبيا*	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
حصة الشباب، ذكورا وإناثا	٢٠١٠	٢٤,٥	٣١,٨	٣٣,١	٤٠,١	٣٦,٣	٣٤,٦	٢٥,٢
(كنسبة مئوية من مجموع فئة	٢٠١٥	٢١,٢	٣٠,٣	٢٧,٦	٣٧,١	٣٥,١	٣٨,٣	٢٩,٩
الشباب)	٢٠٢٠	٢١,٦	٣١,١	٣٠,٢	٣٦,٧	٣٥,٤	٤٦,٢	٢٦,٩
	٢٠٢٤	٢٠,١	٢٩,٣	٢٦,٩	٣٦,٥	٣٢,٩	٤٧	٢٢,٧
حصة الشباب الذكور (كنسبة	٢٠١٠	١٠,٨	٢٤,٣	١٥,٦	٢٤,٩	١٧	٢٠,١	١٩,٤
مئوية من مجموع فئة من الشباب	٢٠١٥	١٠,٩	٢٤,١	١٩,٨	٢٣,٦	١٦,٥	٢٤,٧	٢٧,٥
الذكور)	٢٠٢٠	١٢,٥	٢٥,٥	١٧,١	٢٤,٦	١٧,٦	٣١,٧	٢٧,٧
	٢٠٢٤	١٠,٥	٢٣,٦	١٥,٣	٢٤,٥	١٥	٣١,٣	٢٤,٤
حصة الشابات (كنسبة مئوية من	٢٠١٠	٣٩,٣	٣٩,٧	٥١,٤	٥٤,٦	٥٦,٤	٤٨,٧	٣١,٢
مجموع فئة الإناث الشابات)	٢٠١٥	٣٢,٣	٣٦,٩	٣٥,٨	٤٩,٦	٥٤,٦	٥٢	٣٢,٤
	٢٠٢٠	٣١,١	٣٧	٤٣,٨	٤٨,١	٥٤	٦٠,٩	٢٦
	٢٠٢٤	٣٠	٣٥,٣	٣٩	٤٨,٢	٥١,٨	٦٢,٩	٢٠,٩

المصدر: World Bank, World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/ (accessed on 10 July 2025).

٣٧- وتعكف بلدان شمال أفريقيا على إجراء إصلاحات كبيرة لتطوير التدريب التقني والمهني في سبيل معالجة نقص المهارات في القطاعات ذات الطلب المرتفع على العمالة الماهرة، مثل السياحة والرعاية الصحية والتكنولوجيا والبناء. ففي تونس، تُبذل جهود للتغلب على مشكلة فجوة المهارات وتحديث النظام التدريبي القديم. وتعمل البلاد على تدويل مؤسسات التدريب المهني التابعة لها لمواءمة مناهج التدريب مع المعايير الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي. وتعمل الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب على وضع برامج للتدريب المهني لتعزيز الصلة بين التدريب ومتطلبات سوق العمل.

٣٨- وفي شمال أفريقيا، يجري وضع استراتيجيات وطنية لتشغيل الشباب، إما كاستراتيجية قائمة بذاتها أو كجزء من استراتيجية وطنية أوسع نطاقا للعمالة، ويتم تنفيذ مبادرات مختلفة لمعالجة بطالة الشباب. فالمغرب لديه مبادرات مختلفة لتقديم الدعم المالي والتدريب لرواد الأعمال الشباب لتتماشى مع احتياجات سوق العمل. ولدى تونس مبادرات لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال الشباب وتعزيز التدريب والتعليم المهني لتحسين قابلية توظيف الشباب. ولدى الجزائر ومصر وموريتانيا استراتيجيات وطنية للتوظيف تتضمن تدابير محددة تستهدف الشباب وتركز على تنمية المهارات وتعزيز ريادة الأعمال. وتعمل ليبيا أيضا على تعزيز تشغيل الشباب من خلال برامج مختلفة.

٣- المؤشر ٨-٩-١ المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي وفي معدل النمو

٣٩- يساهم قطاع السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في معظم بلدان شمال أفريقيا. ووفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة، فقد ساهم القطاع بنسبة ٦,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للقارة في عام ٢٠٢٣، بارتفاع يزيد عن ١٣ في المائة عن عام ٢٠٢٢، ووفر حوالي ٥ في المائة من مجموع الوظائف.[١٤] والوضع مماثل في المنطقة دون الإقليمية: فقد ساهم القطاع بنحو ٨,٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي دون الإقليمي ودعم ٥,٣ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٣.[١٥]

٤٠- وقد حققت مصر والمغرب وتونس فوائد كبيرة من تطوير قطاعاتهم السياحية، التي ساهمت في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٨,٥ في المائة و٧,٣ في المائة و١٤ في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، ووفرت ٧,٦ في المائة و٥ في المائة و٤ في المائة من الوظائف على التوالي، مُساهمةً بذلك في إيجاد فرص العمل في البلدان الثلاثة. وفي سبيل تحقيق الغاية ٨-٩، وهو وضع سياسات وتنفيذها لتعزيز السياحة المستدامة التي تستحدث فرص العمل وتُعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠، فإن بلدان شمال أفريقيا مدعوة إلى وضع أدوات وسياسات ملائمة لزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة تضمن إيجاد فرص عمل مستدامة ولائقة.

جيم- الشمول المالي

١- المؤشر ٨-١٠-١ عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ، وعدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ

٤١- في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، شدد رؤساء الدول والحكومات على الدور الحاسم للشمول المالي في التنمية المستدامة ودعوا إلى تعزيز المؤسسات المالية المحلية وأسواق رأس المال. وفي شمال أفريقيا، أُحرز تقدم كبير في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية. وتختلف كثافة فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ حسب كل بلد. فقد كانت لدى تونس أعلى كثافة لأجهزة الصرف الآلي في عام ٢٠٢٢، أي حوالي ٣٣ لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ، واحتلت المرتبة الثامنة على المستوى القاري، بينما تمتلك سيشيل أكبر عدد من أجهزة الصرف الآلي (٩٣ لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ) في القارة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت الجزائر والسودان أدنى عدد حسب للفرد، حيث بلغ ٨ و٦ لكل ١٠٠ ألف لكل شخص بالغ على التوالي (انظر الشكل الرابع).

(١٤) World Travel and Tourism Council, "Africa – 2024 annual research: key highlights" (London, 2024).

(١٥) World Travel and Tourism Council, "Travel and tourism: economic impact 2023 – North Africa", May 2023.

الشكل الرابع:

أجهزة الصراف الآلي (لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ)، ٢٠٢٢

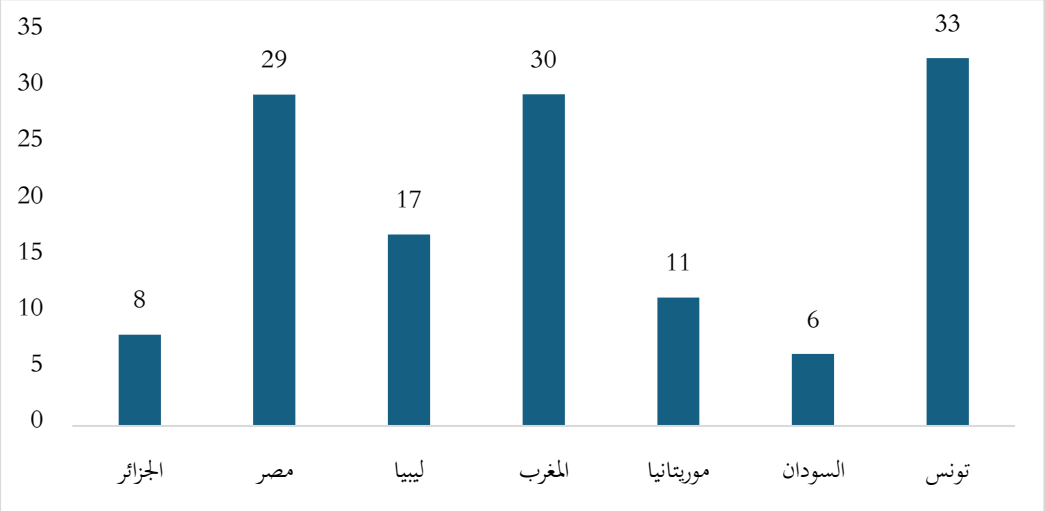

المصدر: World Bank, "Automated teller machines (ATMs) (per 100,000 adults)", World Development Indicators database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5 (accessed on 21 July 2025).

٢- المؤشر ٨-١٠-٢ نسبة البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مُقدم خدمات مالية متنقلة

٤٢- في المنطقة دون الإقليمية، يمتلك حوالي ٢٥ في المائة من البالغين حسابات لدى مؤسسة مالية رسمية، وتأتي الجزائر في الصدارة بنسبة ٤٤ في المائة، يليها المغرب (٣٩ في المائة) وتونس (٣٦ في المائة). ويبلغ هذا المعدل ١٥ في المائة في السودان و١١ في المائة في موريتانيا. ولدى مصر أدنى معدل بنسبة ١٠ في المائة. ويبلغ المتوسط العالمي حوالي ٦٦ في المائة.[١٦]

٤٣- وقد ازداد الوصول إلى الخدمات المالية زيادة كبيرة في بلدان شمال أفريقيا في العقود الأخيرة. ويتم الآن تقديم العديد من الخدمات المالية للأفراد والشركات. كما ساعدت التكنولوجيا الجديدة، مثل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وخدمات المعاملات عبر الهاتف المحمول، على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، ما زالت هناك تفاوتات كبيرة، لا سيما بين الفئات الهشة وسكان الريف.

٤٤- وتُبرِز الأرقام المستويات المتفاوتة للوصول إلى الخدمات المالية وتطور البنية التحتية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، التي تأثرت بالنمو السكاني والتقدم التكنولوجي. ورغم بعض التقدم، فقد لوحظت أوجه تفاوت كبيرة بين بلدان شمال أفريقيا وداخلها، وهو ما يجعل بلوغ الشمول المالي للجميع في المنطقة دون الإقليمية أمرا صعبا.

(١٦) Pengyu Ren and others, "Financial inclusion, mobile money, and tax revenue in Africa", *Sage Open* (January–March 2025).

٤٥- وبشكل عام، لا تسير بلدان شمال أفريقيا على المسار الصحيح لبلوغ الهدف ٨ وتواجه عددا من التحديات لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وزيادة إنتاجية العمل وتحسين مستويات التوظيف، لا سيما بين الشباب. ولا بد من تركيز الاهتمام على مواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل، وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، والحد من التشوهات التي تعتور السياسات (مثل تلك الناجمة عن جمود سوق العمل أو الأعباء التنظيمية)، وزيادة التنويع الاقتصادي، وتعزيز تنمية القطاع الخاص.

ثالثا- ملاحظات ختامية وتوصيات في مجال السياسة العامة

٤٦- لقد أحرزت شمال أفريقيا بعض التقدم في تنفيذ الهدف ٨، ولكنه كان متفاوتا ودون المتوقع، وذلك بسبب عوامل الاقتصاد الكلي والتحديات البيئية وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان. وبينما لوحظت تطورات إيجابية في المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي وتحسُّن فرص الحصول على الخدمات المالية، لا تزال هناك فجوات وتحديات هيكلية مستمرة.

٤٧- وما زالت معدلات النمو الاقتصادي دون المتوقع، وهي مدفوعة بشكل أساسي بالاستهلاك الخاص والعام. وظل الاستثمار مُرَكَّزا في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة والاستيراد المرتفع للمنتجات الاستهلاكية الوسيطة، بدلا من القطاعات التي من شأنها أن تسمح باستحداث فرص عمل مستدامة ولائقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدني إنتاجية العمل وارتفاع مستويات العمل غير الرسمي، التي تتفاقم بسبب التنويع المحدود والحواجز التنظيمية، تُعرقل جهود بلدان شمال أفريقيا لتحقيق نمو شامل ومستدام.

٤٨- وتشكل مستويات البطالة المرتفعة، لا سيما بين الشباب، تحديا كبيرا لبلدان شمال أفريقيا. وهي في الواقع مشكلة هيكلية ناجمة عن غياب التنويع، والاعتماد على القطاعات منخفضة الإنتاجية (مثل الزراعة والبناء) وعدم التوافق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل. وقد أظهرت بعض الأمثلة من البلدان أن التدريب المهني يمكن أن يقدم حلا لتمكين الشباب وحتى خريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل من الحصول على عمل أو المشاركة في برامج التعليم أو التدريب.

٤٩- وتؤكد هذه النتائج الحاجة إلى التصرف بسرعة، والتعاون، والحلول الابتكارية، لضمان التنمية المستدامة والشاملة وتوجيه الاستراتيجيات المستقبلية، مع مراعاة سياق كل بلد. وثمة حاجة إلى نهج شامل ومتكامل للتنمية، بما في ذلك التعليم التقني والمهني وتنمية المهارات والتنويع الاقتصادي ومبادرات إيجاد فرص العمل والابتكار والتحول الرقمي، لإطلاق العنان للإمكانات التي ينطوي عليها الهدف ٨ في بلدان شمال أفريقيا. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات خاصة بالاقتصاد الكلي وقِطاعية تركز على الوظائف وشاملة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

(ب) تعزيز تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من التمويل الابتكاري لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية من خلال تحسين وتحديث إدارة الضرائب وتسريع رقمنتها.

(ج) الانخراط في التنويع الاقتصادي وتشجيع القطاعين العام والخاص على الابتكار وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة عالية ومواتية للمناخ.

(د) تعزيز تنمية القطاع الخاص واستحداث المزيد من الحوافز لتطوير بيئات أعمال عالية الإنتاجية؛

(هـ) إزالة التشوّهات التي تعتور السياسات، والتخلي عن الأطر التنظيمية والمؤسسية الملزِمة من أجل إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي.

(و) تكييف السياسات التعليمية وتدخلات سوق العمل للحدّ من عدم التوافق وتعزيز المواءمة بين العرض والطلب في مجال المهارات؛

(ز) تطوير التعليم المهني والتقني لتضييق الفجوة في المهارات وزيادة برامج التوظيف والتعليم والتدريب؛

(ح) التركيز على البحث والتطوير وتشجيع الأساليب الابتكارية والجديدة لتسريع الجهود الرامية إلى إنشاء اقتصادات خضراء؛

(ط) تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار التكنولوجي؛

(ي) تعزيز الابتكار وفرص العمل للشباب من خلال دعم مراكز الابتكار بقيادة التي يقودها الشباب، وتوسيع الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتعزيز التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛

(ك) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تجارةٍ أكثر تنوعا وتطوير أفضل لسلاسل القيمة الإقليمية.